

سوق النفط بين المحددات التجارية والجيو- سياسية (المقاربة الشاملة كبديل)

د. مداني لخضر *

الملخص:

تناولت عديد الدراسات البحث في أسباب اضطرابات أسعار البترول منذ عدة عقود، وإذا كانت الأزمات البترولية تعيد مرة تلو الأخرى أهمية تعميق دراسة هذه القضية، فإن اقتصرها على أبعاد اقتصادية محددة لا يمكن من الاقتراب من دوافعها الحقيقية، ولهذا تبرز أهمية المقاربة المتكاملة لتحليل محددات تغيرات سوق النفط العالمي.

وفي هذا الإطار ترمي هذه الورقة لدراسة محددات المبادلات الدولية للمنطق، ذات الطبيعة التجارية وكذا المحددات الأخرى خاصة البعد الجيو-سياسي؛ وذلك من خلال مقارنة نظرية وواقعية، ونحاول اقتراح منهج متكامل لتحليل قوى الفاعلين والتغيرات في السوق النفطي العالمي.

الكلمات الدالة : سوق النفط العالمي، جيوسياسية، السلسلة العالمية للقيمة.

Abstract:

A number of research studies the causes of oil price change for several decades, and if the oil crises return again the importance of deepening the study of this issue, the limiting themselves to specific economic dimensions can not approach the real motives, That highlights the importance of an integrated approach to analyze the determinants of the global oil market changes.

In this context, this paper aims to examine the determinants of international trade of oil, of a commercial nature, as well as other special geopolitical dimension determinants; and through the approach to the theory and realistic, and we are trying to propose an integrated approach for the analysis of the actors forces and changes in the global oil market.

Key words: Global oil market, geopolitical, the global value chain.

* أستاذ محاضر - ب- جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة.

مقدمة:

يأخذ النفط بعده الاستراتيجي باعتباره مصدراً رئيسياً للطاقة، وكونه مصدراً ناضباً يتناقص بكثافة استعماله، وتعدد المنتجات المشتقة منه (المشتقات البترولية)، وتركز معظم منابعه في الدول النامية، وضخامة الصناعة البترولية بسبب المخاطر العالية ورؤوس الأموال الضخمة وتشابك مراحل التصنيع، وتشابك العوامل المؤثرة على إنتاجه وتسويقه واستهلاكه (عوامل اقتصادية وجيوسياسية دولية..).

تأتي هذه الدراسة لمحاولة الإجابة على الإشكالية الآتية :

ما مدى كفاية المحددات التجارية أمام الأهمية الجيو-سياسية للمنطق لتفسير مبادلاته الدولية ؟

وفي ظل هذه الإشكالية تبرز التساؤلات الآتية:

1. ما مدى تأثير البعد الجيوسياسي في ارتفاعات وانخفاضات أسعار النفط ؟
 2. فيما تمثل المحددات الاقتصادية لتغيرات سوق النفط العالمي ؟
 3. هل يمكن اعتماد مقارنة متكاملة كإطار منهجي لتغطية مجمل التأثيرات المتداخلة على السوق النفطي العالمي ؟
- الفرضيات: تقوم هذه الدراسة على فرضيتين:
- عدم كفاية المدخلين التجاري والجيوسياسي لتفسير تغيرات الأسواق الدولية للنفط بصفة خاصة، وللمنتجات الإستراتيجية بصفة عامة،
 - التحليل الشامل لجميع العناصر الفاعلة في سوق النفط يقرب من القراءة الواقعية لتغيراته.

أهداف الدراسة: تستهدف هذه الورقة إبراز تفاعل البعد الجيو سياسي لهذا المورد الاستراتيجي (النفط) في إطاره الدولي والإقليمي مع تغيرات سوق الطاقة تأثيراً وتأثراً، وسليط الضوء على المحددات التجارية لتغيرات سوقه العالمي خلال الفترة 1973-2014، وتحليل تحولاتها الظرفية خلال الفترة (2014-2015) في ظل المدخلين السابقين، واقتراح مدخل متكامل لدراسة تغيرات السوق العالمي للنفط باعتباره سلعة إستراتيجية تتعدد استعمالاتها وتشعب ارتباطاتها بقطاعات أخرى.

أهمية الدراسة: تأخذ الدراسة أهميتها من جانبين:

- نظرياً: الانتقال من المقاربة التجارية لمبادلات النفط إلى المقاربة المتكاملة الشاملة (منظومية) لتفاعلات جميع المتدخلين باختلاف مواقعهم واستراتيجياتهم على مستوى كل المراحل الإنتاجية والتسويقية والاستهلاكية، وبالأخذ بعين الاعتبار لكل المحددات الهيكلية والظرفية للسوق النفطية.

- عملياً: المساعدة على صناعة القرار بالنسبة لجميع الفاعلين في السوق النفطي

العالمي، وفي صناعة السياسات الطاقوية الوطنية وخياراتها،

المنهج: تعتمد الدراسة على المنهجين الاستقرائي والتحليلي، وذلك لتحليل التغيرات الواقعية لسوق النفط، ولا استخلاص قواعد عامة يمكن تعميمها انطلاقاً من الملاحظات المسجلة في مسار تغيرات السوق النفطي.

محاور الدراسة: تشمل الدراسة المحاور الآتية:

أولاً: البعد الجيو-سياسي ودوره في تحولات سوق النفط العالمي،
ثانياً: تحليل تغيرات سوق النفط العالمي في ظل الاحتراز من الوقوع في الأزمات النفطية،

ثالثاً: القراءة المتكاملة لتحليل سوق النفط العالمي.

أولاً: البعد الجيو-سياسي ودوره في تحولات سوق النفط العالمي:

يرجع الاهتمام بالطاقة وأمنها من الناحية التاريخية إلى عشية الحرب العالمية الأولى؛ عام 1914 حين اتخذ الزعيم البريطاني وinston تشرشل، قراراً بتحويل طاقة أسطول البحرية من العمل بالفحم إلى النفط الخام، لجعل الأسطول البريطاني أسرع وأكثراً من نظيرتها الألمانية، ومنذ ذلك الحين بدأ الاهتمام المتزايد بأمن الطاقة¹.

(1) قراءة في العوامل الجيوسياسية ذات الأثر على أسعار النفط: تؤثر العوامل الجيوسياسية على الصعيدين الإقليمي أو العالمي في مستويات الأسعار العالمية للنفط صعوداً ونزولاً؛ بتأثير الكوارث الطبيعية، والحروب والنزاعات في أماكن الإنتاج أو طرق النقل والتوزيع أو أماكن الاستهلاك على الإنتاج والمعرض العالمي، والاستقرار السياسي (القلق السياسي) في الدول المنتجة للنفط وبعض الدول الرئيسة المستهلكة له، أو استخدام النفط أحياناً كأداة لتحقيق أهداف وغايات سياسية غير معلنة (فمثلاً قد تعتمد بعض القوى المؤثرة في سوق النفط العالمي تغيير مسار الأسعار للضغط اقتصادياً على دول تبين معها في المواقف السياسية، أو في قضايا معينة، بحيث ترغبها على تغيير سياساتها أو تعديلها بالحد الأدنى)².

لقد ولدّ تزايد الطلب العالمي على الطاقة، وارتفاع أسعارها، نوعاً من التنافس

• تدرس الجغرافيا السياسية تماثل المنطقة الجغرافية والعمدية السياسية في ضوء البيئة (الطبيعية والاقتصادية والبشرية)، وأثرها على السلوك السياسي للدولة.

1 لعب عطا عبد الوهاب، دراسات في الطاقة، أمن الإمدادات والمخاطر الجيوسياسية، ط 1، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، 2012.

2 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، هل أصبحت "معادلة العرض والطلب" عاجزة عن تفسير الحالة النفطية الراهنة؟، وحدة تحليل السياسات، فبراير 2015.

والتصارع على البترول والمناطق الغنية به، فالصراع بين الصين والولايات المتحدة وروسيا والعديد من القوى الصناعية الصاعدة أصبح حول مصادر الطاقة، فضلاً عن الأرباح الكبيرة التي تجنيها الشركات وراء إنتاج وتوزيع هذا المصدر الحيوي الاستراتيجي¹. فلاهتمام بالأمن الطاقوي لا يرجع لاختلال التوازن بين عرض النفط والطلب عليه، وما يرافقه من ارتفاع في الأسعار، بل يعزى كذلك إلى ما يلي 2:

- التهديدات الإرهابية المستهدفة للرافق النفطية ومصافي التكرير في بعض الدول المصدرة،

- التسابق والتنافس الجيوسياسي،
- حاجة الدول للطاقة لتعزيز النمو الاقتصادي، (مثال الصين ارتفع استهلاكها لأكثر من 7 ملايين برميل يوميا)،
- بروز خلافات سياسية بشكل غير محسوب تؤثر على تدفق الطاقة وانسيابها (مثال ما حصل مطلع عام 2008 من خلاف بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا حول تسعير الغاز الطبيعي والذي أفضى لتوقف إمدادات الغاز المتجهة إلى أوروبا)،
- نقاط الاختناق Transit Chock Points في تجارة الطاقة عبر الممرات البحرية، مثل مضيق هرمز، ومضيق مالقة، ومضيق باب المندب، ومضيق بوسفور.

يسمح التحليل -الجيوسياسي بفهم أفضل لرهانات القضية البترولية، بالأخذ بعين الاعتبار التبعية المتبادلة بين الدول لفهم أفضل لدور مختلف الفرقاء، والذي لا يتحدد على الشركات العالمية أو الوطنية للبلدان المنتجة والبلدان المستهلكة، بل تعود في جزء منها بشكل مباشر بالسلطات السياسية للدول، ويؤثر بشكل قوي على العلاقات بينها³. ويبقى البعد الاستراتيجي للنفط مدفوعاً بالمخاطر التي تحيق بإمدادات الطاقة العالمية، وخاصة مخاطر توقف الإمدادات، والطاقة الإنتاجية الفائضة لدى أوبك، وأثر ارتفاع الأسعار على الاقتصاد العالمي، وفيما يلي دراسة أحد الفاعلين في السوق النفطي العالمي.

2) قراءة في الإستراتيجية الأمريكية حول أمن الطاقة: سلوك الفاعل الأمريكي في سوق البترول العالمية: تعتبر الولايات المتحدة المستهلك الأول وأكبر مستورد للطاقة في العالم؛ وبعدد سكان يمثل 5% من سكان العالم تستخدم نحو 25% من

1 نجلاء محمد مرعي، الثروة النفطية والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في إفريقيا، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، التقرير الاستراتيجي سجلة البيان، 2012، ص 419. راجع الرابط : <http://www.albayan.co.uk/fileslib/articleimages/takrir/5-1-7a.pdf>

2 هب عطا عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ص 19-20 بتصرف.

3 عراك تركي حمادي الفهداوي، التقويم الجيوبولتيكي لتجارة النفط العربي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2009 - بتصرف.

الطاقة العالمية؛ ولذلك لعبت قضايا أمن الطاقة دوراً رئيسياً في صياغة الأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى، فالتجّهت إلى تبني إستراتيجية تأمين الطاقة؛ والتي تطلّبت التعاون مع الدول الصناعية حول إمكانية تنويع مصادر الطاقة؛ وتطوير مصادر الطاقة المتجددة والبديلة؛ وإقامة حوار مع جميع الشركاء و منتجي الطاقة والمؤسسات الدولية حول أهمية أمن الطاقة بالنسبة لجميع الدول وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

ومن آليات تحقيق هذه الإستراتيجية، والتحرك على الساحة العالمية لافتكاك مركز القيادة في سوق النفط (لا تأتي السيطرة على حركة السوق النفطية من حيث الكميات والأسعار، بدون هيمنة فعلية على منابع النفط؛ ومن ذلك نشر قواعد عسكرية، والتحكم بطرق شحن النفط)، الاعتماد على حلفاء موثوق بهم، وسياسية المخزون الاستراتيجي، وتنويع مصادر استيراد النفط، وتوسيع سياسة الاستثمارات، والاستقرار السياسي وحماية إمدادات الطاقة¹، كما قامت ببناء محطات استخراج النفط والغاز الصخريين، و طورت وسائل التنقيب وتكنولوجيا الاستخراج من الصخور الرسوبية، وشجعت استخدام الطاقة البديلة (الوقود الهيدروجيني) والطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح والمياه الأنهار والبحار)².

ثانياً: تحليل تغيرات سوق النفط العالمي في ظل الاحتراز من الوقوع في الأزمات النفطية

شهد سوق النفط العالمي تحولات هيكلية ووظيفية عديدة، وشكلت في بعضها أزمة تعددت آثارها على جميع الفاعلين في السوق النفطية.

1) تحولات سوق النفط العالمي خلال الفترة 1950-2014:

1-1 الأزمات النفطية: شهد سوق النفط العالمي خلال العقود الأربعة الأخيرة ثلاث صدمات ارتفاع، وخمس أزمات انخفاض حادة في الأسعار، وقد كانت أسباب صدمات الارتفاع سياسية؛ وكانت الأولى بعد حرب أكتوبر 1973، والثانية عام 1980 نتيجة قيام الثورة الإسلامية وتوقف الصادرات في إيران عام 1979، والثالثة عام 2004، وجاءت بعد الحرب الأمريكية على العراق

1 سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان أمن النفط، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، جامعة بغداد، 2011، ص 06.

2 جمال قاسم حسن، النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية، صندوق النقد العربي، يوليو 2015، ص 06.

عام 2003¹، فيما كانت الأزمة الأولى لانخفاض الأسعار الحادة منتصف فترة الثمانينات، والثانية مطلع التسعينات، والثالثة في فترة الأزمة المالية الآسيوية (نوفمبر 1997- فيفري 1999)، والرابعة في الفترة (أوت 2008 - فيفري 2009) والخامسة في منتصف عام 2014 إلى غاية مطلع عام 2015²، والجدول التالي يبين التحولات العالمية وارتباطاتها بسوق النفط.

جدول رقم 01 : رصد التحولات العالمية وارتباطاتها بسوق النفط

الفترة	الخصائص
ما بعد الحرب العالمية الثانية المتميزة بالتوسع السريع (1950-1973)	- تعمير الضواحي في الولايات المتحدة الأمريكية، والانتعاش الاقتصادي في أوروبا واليابان، - تحول النفط من وقود أمريكي إلى وقود عالمي
الاضطراب في سوق النفط العالمية 1973-1979	- الخوف من حدوث خلل في تدفق الإمدادات، - وصول إنتاج النفط إلى ذروته وارتفاع أسعار النفط بنحو عشرة أضعاف - الركود الاقتصادي العالمي - تغيير ملكية الموارد النفطية من الشركات النفطية العالمية الكبرى إلى البلدان المضيفة.
أواخر السبعينات حتى منتصف عام 1980	- انهيار الطلب على النفط في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، - إعادة ظهور إنتاج من خارج منظمة أوبك، وعدم قدرة منظمة أوبك المحافظة على ارتفاع مستويات الأسعار، والحد الأدنى المقبول من حصة السوق.
منتصف الثمانينات إلى أوائل عام 2000	- لم تكن أسعار النفط مرتفعة جدا بحيث تؤثر سلبا على الطلب النفطي، ولا منخفضة حتى تحد من الاستثمارات، ابتداء من عام 1986 انهارت الأسعار ثم حصلت زيادة تدريجية في الحصة السوقية لأوبك، وانخفاض مستويات

1 قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية - النفط السوري إنموذجا، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق 2010، ص 142 .

2 منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الأعضاء، نوفمبر، 2015، ص 09 - بتصرف.

الطاقة الإنتاجية الإضافية.	
----------------------------	--

المصدر: وليد نزهت نشأت، أسعار النفط في السوق الدولية وأبعادها على سياسة الدول، بحث مشارك في المؤتمر العالمي لدراسات نفط العراق، بغداد، جانفي 2011 (أنظر موقع شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات <http://diae.net/6739>) - بتصرف.

1-2 اتجاهات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2014: وتشمل ثلاث تحولات كما يلي:

• اتجاه الارتفاع (2002 إلى جوان 2008): تصاعد مستمر وصلت لمستويات قياسية غير مسبوقة؛ تضاعفت الأسعار أربع مرات لتصل إلى 94.5 دولار للبرميل عام 2008.

• اتجاه الانخفاض: تراجع حاد للأسعار في شهر أوت من عام 2008 بعد أن الأزمة المالية العالمية، حيث هبط المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك عام 2009 بحوالي 33.4 دولار للبرميل ليصل إلى 61.6 دولار للبرميل.

• الانتعاش ثم الانخفاض: عاودت أسعار النفط انتعاشها مع تعافي الاقتصاد العالمي بحول عام 2010، متجاوزة حاجز 100 دولار للبرميل خلال عام 2011، وقد بلغ السعر ذروته عام 2012 بوصوله إلى 109.5 دولار للبرميل (نسبة ارتفاع وصلت 79.3% مقارنة بسنة 2009)، لكن بدأت الأسعار خلال النصف الثاني من سنة 2014 بالانخفاض المفاجئ، وزاد من حدته قرار أوبك الإبقاء على سقف إنتاجها عند 30 مليون ب/ي، ليبلغ معدل سلة أوبك خلال النصف الأول من عام 2015 حوالي 51.9 دولار للبرميل، مسجلا أدنى مستوياته منذ خمس سنوات¹.

1-3 قراءة في أسباب أزمة ارتفاع أسعار النفط 2004: رغم الهزة العالمية في أسواق معظم السلع الأساسية في العالم، والتي ارتفعت أسعارها بنسب أكبر من ارتفاع سعر النفط عام 2004، إلا أن مصطلح الأزمة أطلق نتيجة للهزة الكبيرة التي حصلت جراء ارتفاع أسعار النفط، الحاد، السريع، وغير التدريجي²، وقد ساهمت العوامل الاقتصادية الآتية في اضطرابات الأسعار ودفعها نحو الارتفاع³:

¹ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الأعضاء، نوفمبر، 2015، ص 05.

² قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سابق، ص 141.

³ نفس المرجع، ص 144-148 بتصرف.

- زيادة الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2002-2005 ، مقابل انخفاض احتياجات وإنتاج الدول الصناعية،
- عجز دول أوبك، التي تنتج بأقصى طاقتها عن زيادة الإنتاج النفطي، بهدف تغطية الطلب العالمي المتزايد، وذلك بعد زياداتها المتكررة بما يتجاوز حصصها الإنتاجية لمقدار يقارب مليوني ب/ي، ولكن دون أية فائدة ملموسة،
- أدت سياسة الدول الغربية الضاغطة على أسعار النفط وعائداته، إلى تدهور حجم الاستثمارات الموجهة لتوسيع الطاقة الإنتاجية، وخاصة في دول الخليج وغيرها من دول أوبك، وبذلك عجزت القدرة الإنتاجية الاحتياطية للنفط عن مواجهة الزيادة غير المسبوقة التي طرأت على الطلب العالمي،
- اختناقات أعمال التكرير في البلدان المستهلكة الكبرى، نتيجة نقص طاقة التكرير في المصافي بالدول الغربية،
- تأثير المضاربات في السوق المستقبلية،
- تضارب المعلومات والإحصائيات والتقديرات،
- انخفاض سعر صرف الدولار تجاه العملات الرئيسية الأخرى (العلاقة عكسية بين قيمة الدولار وأسعار النفط)،
- عدم توفر بديل للطاقة النفطية.
- ومن المتغيرات الجيوسياسية لا بد من الإشارة إلى:
- ✓ الوضع السياسي المتأزم في منطقة "الشرق الأوسط"، (العراق وفلسطين، والأعمال التخريبية في السعودية)،
- ✓ نزاعات إثنية وإضرابات في نيجيريا والبرازيل والنرويج أدت لانخفاض إنتاجها النفطي،
- ✓ الإضراب الذي أصاب الشركات النفطية الفنزويلية بالشلل عام 2003.
- كانت الأزمة المالية العالمية وراء انهيار أسعار النفط 2008.
- (2) أسباب انهيار أسعار النفط 2014 : نبحث فيما يلي عوامل انهيار أسعار النفط في منتصف عام 2014 .
- 2-1 موازنة العرض والطلب: يتأثر مستوى المعروض العالمي من النفط (الإمداد) بالخزون المثبت المتوفر منه، وبالقدرة الإنتاجية (الراهنة والممكنة) على استخراج وتكريره، والقدرة والرغبة على توفيره للمراغبين فيه عند الحاجة (الراهنة والمستقبلية)؛ في المقابل، يتحدد مستوى الطلب بمجموعة من العوامل؛ منها درجة الأداء الاقتصادي العالمي، وبالأخص في الدول ذات الثقل الاقتصادي العالمي؛ كأمريكا وبعض الاقتصاديات الناشئة كالصين والهند ، فيزداد الطلب الكلي في حالة النشاط الاقتصادي، أو توقع استمراره لفترة؛ أو حتى عند توقع بدء تعافي الاقتصاد من حالات

انكماش، أو توقع وجود اختلال في إمداداته المستقبلية نتيجة أزمات أو اضطرابات جيوسياسية أو كوارث طبيعية¹، هذا ما تقرره النظرية الاقتصادية، ولكن هل صدقت في حالة تحولات أسعار النفط خلال الفترة 2012-2015؟.

• عندما فاق الطلب العرض كانت الأسعار مرتفعة، كما هي الحال في النصف الثاني من 2012 و2013، لكن يلاحظ أنه حتى عندما كان الطلب العالمي يوازي العرض أو أقل منه كما هي الحال في النصف الأول من عامي 2012 و 2013، فإن مستوى السعر بقي مرتفعاً نسبياً (لم ينزل دون 80 دولار للبرميل)،

• لم تتحدد تغيرات سعر النفط خلال العام 2014 (بخلاف الفترة بين شهري جوان ونوفمبر 2014) بالعلاقة بين العرض والطلب عليه في السوق العالمية، إذ أنه في الأرباع الثلاثة الأولى من العام عندما كانت كميات العرض تفوق الطلب (زيادة الإنتاج من خارج منظمة أوبك، من الصين، الاتحاد السوفيتي سابقاً، بحر الشمال (برنت)، المكسيك، كندا والولايات المتحدة الأمريكية)؛ حقق النفط أسعاراً مرتفعة للغاية، وفي الربع الأخير منه ورغم من انخفاض حجم فائض العرض وزيادة مستويات الطلب انخفض السعر بنسبة 25 % قياساً بالربع الثالث، وهذا ينافي النظرية الاقتصادية، فلا يمكن لمعادلة العرض والطلب وحدها تفسير حركية أسعار النفط، على الأقل في الأعوام الأخيرة².

2-2 دخول النفط الصخري وبعض البدائل الأخرى بقوة إلى السوق النفطي: تحقق تدني منحني الطلب لنفط أوبك بقوة بسبب تمكن أكبر دولة مستهلكة للنفط (الولايات المتحدة) ومصدر غالبية الإنتاج الصخري، من زيادة حصتها تدريجياً بفعل ارتفاع الأسعار، مما أتاح لتقنية التكسير والإنتاج النفطي الأفتى ذات التكلفة المرتفعة أن تتوسع³، إذ شهد إنتاجها ارتفاعاً بداية من سنة 2003 من 5.65 مليون ب/ي (2003) إلى 6.5 مليون ب/ي في عام 2012، (أعلى مستوى تحقق منذ بداية إنتاجها للنفط عام 1859)، كما انخفضت وارداتها خلال ذات الفترة من 12.3 إلى 10.6 مليون ب/ي⁴، وإلى 7.2 مليون ب/ي في أكتوبر 2015¹، وتسير؛ بعد أن

¹ نجوم أسامة، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2015، ص 7- بتصرف.

² نفس المرجع، ص ص 9-11 بتصرف.

³ مركز بروكجنز، تقرير ومبادرة أمن الطاقة 2-3 أبريل 2014.

⁴ ماجد إبراهيم عامر، الواقع والآفاق المستقبلية للطلب على النفط الخام والغاز الطبيعي في الدول الصناعية والانعكاسات على الدول الأعضاء، منظمة الأقطار العربية للدول المصدرة للنفط، مجلة النفط

أصبحت أكبر منتج للغاز في العالم (2010)؛ لتصبح أكبر منتج للمنطق في العالم، حيث ارتفع إنتاجها للمنطق الخام بمعدل 16,2% (1,6 مليون برميل يوميا) عام 2014، وهو الارتفاع الأكبر منذ العام 1940، ليصل إلى 11 مليون برميل يوميا في العام 2014²

وبالمقابل أثر انخفاض أسعار النفط على إنتاج النفط والنفط الصخري (الوصول لما دون التكلفة الحدية للنتجين الصغار)؛ إذ توقفت كامل المشاريع الجديدة، وسجل انسحاب تدريجي وانخفاض كبير في أسهم المشروعات القائمة، وضعف معنوي في التمويل للتوسعات الجديدة؛ (انخفاض فعلي في الاستثمار بالنفط والغاز عالميا عام 2015 بمقدار 22%)، لتصل إلى 595 مليار دولار فقط، فضلا عن انخفاض أبراج الحفر أسبوعيا)³، كما انخفض إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري (خلال شهر نوفمبر 2015 بنسبة 1.6% ليصل إلى 5.1 مليون ب/ي، وانخفض عدد الحفارات العاملة بنحو 16 حفارة مقارنة بشهر أكتوبر ليلبلغ 504 حفارة⁴).

2-3- مواقف أوبك: تغير اتجاه مركز القوة في التأثير على سوق البترول العالمي: انتقل مركز القوة في سوق النفط للدول المنتجة للنفط منذ السبعينات، فالتحكم في أسعار النفط والإنتاج (العرض) أصبح بيدها، بعد أن كانت الهيمنة بيد سبع شركات بترولية عملاقة (الشقيقات السبع ♦)، وقد تمكنت من رفع سعر النفط عام 1973 إلى أربعة أضعاف ما كان عليه في السابق، واستخدمت البلدان العربية المنتجة للنفط النفط كسلاح سياسي في حرب أكتوبر 1973 (خفض إنتاج النفط بنسبة تبلغ 5% شهريا، وقطع الإمدادات النفطية عن الولايات المتحدة وهولندا بسبب موقف

والتعاون العربي، المجلد 40، العدد 149، ص 74.

1 منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، جانفي 2016

2 لؤي الخطيب، إلى متى سيبقى أسعار النفط منخفضة؟، مركز بوركينغ، الدوحة، 24 أبريل 2015. أنظر الرابط:

<http://www.brookings.edu/ar/research/opinions/2015/04/24-low-prices-to-stay-alkhatteeb>

3 محمود محمد داغر، النفط بعيداً عن الجيوبولتك، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 12 يناير 2016 - بتصرف - (<http://iraqieconomists.net/ar>).

4 منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير يناير 2016.

♦ تسيطر على حوالي 80% من الإنتاج البترولي العالمي، تملك أكثر من 70% من صناعة التكرير العالمية، تمتلك أكثر من 50% من ناقلات البترول، عددها حاليا خمسة بعد سلسلة اندماجات: Royal Dutch/Shell Shell et Royal Dutch), Exxon Mobil (Exxon et Mobil), BP (British Petroleum et Amoco), Chevron ((ex-Socal) et Texaco), Total

حكومتيهما المتحاز والمساند لكان إسرائيل لها¹. كما نجحت في التعامل حيال انهيارات أسعار النفط منذ 1985 ، تشابهت آليات تعاملها في بعضها واختلفت في البعض الآخر، ويمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

جدول رقم 02: ردود فعل أوبك تجاه أزمات انخفاض أسعار النفط 1973 - 2015

الفترة	1986-1985	1990-1991	1997-1999	2009-2008	2015-2014
المدة	8 أشهر	4 أشهر	14 شهرا	7 أشهر	7 أشهر
الانخفاض	66%	48%	48%	68%	57%
الأسباب الأساسية	زيادة إمدادات النفط من خارج أوبك، خاصة من أسكا والمكسيك وبحر الشمال وتراجع طلب الدول الصناعية	حرب الخليج (عاصفة الصحراء) وسحب من مخزونات أعضاء الوكالة الدولية للطاقة	الأزمة المالية الآسيوية	بيع الأصول بما في ذلك السلع الأولية بسبب الأزمة المالية العالمية 2008	زيادة إمدادات من خارج أوبك، خاصة من النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية -تباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط
هدف سياسة أوبك	الحفاظ على الحصة السوقية بدلا من الأسعار المستهدفة	إبقاء إمدادات السوق عند مستوى جيد	استهداف نطاق سعري	استهداف نطاق سعري	الحفاظ على الحصة السوقية بدلا من الأسعار المستهدفة
تدابير أوبك	زيادة الإنتاج	زيادة الإنتاج	خفض الإنتاج	خفض الإنتاج	زيادة الإنتاج
الأسعار	انخفاض	ارتفاع حاد	استقرار	ارتفاع كبير	أسعار مستقرة

1 ليل زهر، دور النفط في الجغرافيا السياسية لمنطقة الشرق الأوسط، الاقتصادية، 24 فبراير، 2011 العدد 6345.

قبل الانهيار	تدريجي في أسعار أوبك الرسمية	الأسعار	قبل الانهيار	نسبيا (100 دولار للبرميل)
الأسعار بعد الانهيار	ظلت منخفضة على مدى عقدين تقريبا	عادت ل مستويات ما قبل الطفرة	رجعت لمستوياتها قبل الأزمة	وصلت لمستويات ما قبل الانهيار في غضون عامين
				من المتوقع أن تظل أقل

المصدر: جون بافس وآخرون، أسفل المنحدر، التمويل والتنمية، ديسمبر 2015، ص 23، ومنظمة
الأقطار العربية المصدرة للبترول، التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على
اقتصاديات الدول الأعضاء، نوفمبر، 2015.

لكن فشلت أوبك بعد أربع عقود في الحفاظ على حصتها السوقية، ولم
يتغير إنتاج أوبك (ما بين 29 برميل و31 مليون يوميا) مقابل زيادة إنتاج الدول
خارج المنظمة، (لا سيما الولايات المتحدة وروسيا) بشكل ملحوظ؛ فيما عزفت
المملكة العربية السعودية عن تأدية دور المنتج المرح (زيادة الإنتاج أو تخفيضه في
محاولة لضبط سعر السوق والحفاظة على أسعار مرتفعة)، والذي كانت تمارسه لغاية
العام 2014. وأمام إستراتيجية اقتناص الحصص السوقية من طرف منتجي النفط
الصخري؛ مستغلة ارتفاع الأسعار للسنوات قبل الربع الأخير من عام 2014؛ لم
تقابلها إستراتيجية الحفاظ على الحصة السوقية من قبل أوبك وبعض الدول المنتجة
الكبرى مثل روسيا؛ إذ كان دخول 4 مليون برميل يوميا كافيا لارتفاع مرونة
الطلب على نفط أوبك وتقليل قوته الاحتكارية المفترضة (انخفاض حصته السوقية
إلى ما يقارب 30 % من إجمالي الطلب العالمي المقدّر بـ (93 مليون برميل يوميا)¹.
ولقد كان ليقظة أوبك (المتأخرة) مطلع 2015 وتبنيها إستراتيجية الحفاظ على
الحصة ما يبررها في هذا النمط الجديد من الأزمة منذ عقد الثمانيات من القرن
الماضي، فحصة أوبك (30%) لا تمثل قوة قادرة على التأثير في الأسعار لوحدها
بفاعلية عند خفض الإنتاج، بعد الارتفاع في مرونة الطلب على نفطها، ولذلك لا
يمكن خفض حصتها والانتقال إلى إستراتيجية التأثير بالسعر عبر التخلي عن الحصة،

♦ انخفضت إلى ما دون ذلك في 2016 .

1 مركز بروكتنج، تقرير ومبادرة أمن الطاقة 2-3 أبريل 2014.

في سوق يشهد تنامي ضخ البدائل حتى نهاية (2014)، مقابل طرف يتركز على توسيع حصته السوقية عبر السعر المرتفع للتكلفة، والدافع للاستمرار بالإنتاج¹.

2-4- المضاربات، التوقعات و الأسواق الآجلة: يبدو أن العوامل السلوكية- النفسية هي التي أدت الدور الأبرز في تحديد اتجاهات أسعار النفط خلال العام 2014 وتضمن هذه العوامل عدة مكونات:

- سلوك المضاربة في الأسواق (أهم ثلاث بورصات نيويورك (NYMEX) ولندن وسنغافورة) (التعامل بالبراميل الورقية، (Paper Barrels) بما يزيد عدة مرات على التعامل في النفط الحقيقي)، خاصة في الربع الثاني من عام 2014،[♦]

- توقع المستهلكين لارتفاعات مستقبلية أكبر للأسعار (الربع الثاني 2014) أدى لزيادة الطلب، بالمقابل؛ وبعد بدء انحدار الأسعار (الربع الرابع 2014) بدأ بعض المستهلكين يتوقع استقرار انخفاض الأسعار مدفوعا بزيادة المعروض النفطي من خارج أوبك²، وقرارها تثبيت سقف الإنتاج اليومي عند 30 مليون ب/ي، ما أدى لتقليص الطلب.

- الأسواق الآجلة: تأخذ عقود النفط في الأسواق العالمية أشكالا متعددة، منها عقود مستقبلية بآجال مختلفة وقد تكون مفتوحة، ومنها عقود التسليم الفوري، ولذلك يفضل النظر للتغيرات الفصلية والسنوية، بدل الشهرية³.

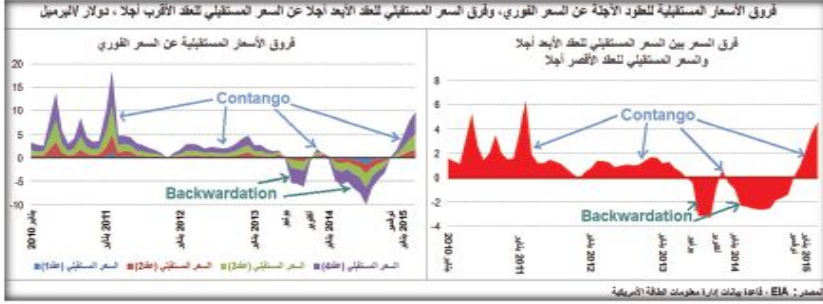
1 محمود داغر، مرجع سابق. - بتصرف.

♦ تصريح وزير النفط السعودي الأمين العام لمنظمة أوبك أن سعر النفط الذي ساد السوق العالمية قبل إنهياره نهاية عام 2014 كان مصطنعا ويعود في جزء كبير منه إلى المضاربات العالمية، ولا يعكس حقيقة العرض والطلب.

2 توقعات زيادة الإنتاج من خارج أوبك: أشارت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية لتوقع بلوغ متوسط إنتاج أمريكا 9.31 و 9.53 مليون ب/ي خلال عامي 2015 و 2016 على التوالي، ومتوسط إنتاج خارج أوبك 56.84 و 57.37 مليون ب/ي، وتوقع متوسط سعر نفط خام غربي تكساس قدره 54.58 - 71 دولارا للبرميل، ونفط برنت 57.58 - 75 دولارا للبرميل (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق، ص 9-10 بتصرف).

3 نجوم أسامة، مرجع سابق، ص 16.

الشكل رقم 01: اتجاهات أسواق النفط المستقبلية خلال الفترة 2010-2015



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات على اقتصاديات الدول الأعضاء، نوفمبر 2015، ص7.

شهدت الاسعار المستقبلية للعقود الاجلة في بورصة نيويورك انجها ماثلا لحركة الأسعار الفورية لخام غرب تكساس الأمريكي (2010-2015)، وهنا يشار لحالتين تميزان الأسواق الآجلة للنفط، حالة Contango ترتفع فيها الأسعار المستقبلية عن السعر الفوري، والسعر المستقبلي الأبعد أمدا عن السعر المستقبلي الأقصر أمدا في الأسواق المستقبلية، وحالة Backwardation المعاكسة لها، (أنظر الشكل رقم 01).

2-5- تغيرات سعر الدولار: عادة ما يؤدي ارتفاع سعر الدولار على نطاق واسع إلى ارتفاع تكلفة النفط في البلدان التي تستعمل عملات غير مربوطة بالدولار، ما يؤدي إلى ضعف الطلب في هذه البلدان، وزيادة المعروض من البلدان المنتجة التي تستخدم عملات أخرى بخلاف الدولار، مثل روسيا التي تقوم تكاليف مدخلاتها غالبا بالعملة المحلية¹، كما يؤثر انخفاض عملة الصين وتباطؤ اقتصادها (المستورد المهم لنفط الأوبك) في إطالة أمد تدني الأسعار، (يشير تقرير حديث لمورغان ستانلي بأن ارتفاع الدولار 5% يدفع سعر البرميل ما بين 10%-25%، أي بما يقارب 8 دولار)²، وللاشارة فقد ارتفع سعرا للدولار منذ جوان 2014 بما يزيد على 15% مقابل العملات الرئيسية بالقيمة المرجحة بأوزان التجارة، وبالمقابل انخفضت أسعار النفط بشكل مطرد.

2-6- العوامل الجيوسياسية: توقع خبراء النفط أن تصل الأسعار سقف 130 دولارا للبرميل بحكم حالات الصراع والتوترات السياسية التي تعصف بالمنطقة العربية،

1 جون بافس وآخرون، أسفل المنحدر: انهيار أسعار النفط 2014، صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، ديسمبر 2015، ص 21.

2 محمود محمد داغر، مرجع سابق.

إلا أن التوقعات لم تأت بالشكل المفترض أن تكون عليه الأمور، وبحلول النصف الثاني من عام 2014 تبين أن الصراعات في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية لم تؤثر بشدة على المعروض النفطي، ورغم الصراع الداخلي في ليبيا، أضافت 500 ألف برميل يوميا للإنتاج في الربع الثالث من 2014، ومع تعثر تقدم (ما يسمى داعش) في العراق، اتضح أن إنتاج النفط لن يتعطل، ولم يكن للعقوبات والعقوبات المضادة المفروضة بعد جوان 2014 نتيجة الصراع بين روسيا وأوكرانيا أي تأثير يذكر على أسواق الطاقة الأوروبية²، وإذ تحمل إحدى القراءات السياسية سياسة الإنتاج في المملكة العربية السعودية مسؤولية التراجع وانهار سعر النفط في 2014، والتي وفقها كان ينبغي على الرياض أن تلعب دور "المنتج المرح" تخفيض كمية إنتاجه"، ولكن لم تفعل ذلك لأن انخفاض الأسعار يضر بمنافسيها جيو-سياسيا (إيران وروسيا، أكثر مما يضر بها) تمتلك احتياطات مالية تربو على 700 مليار دولار، وهي أكثر قدرة على اجتياز فترة انخفاض أسعار النفط من منافسيها السياسيين³. فيما ترى قراءات أخرى عدم صلاحية هذه النظرة لأن الضرر الذي لحق باقتصاديات الدول المنتجة ضمن أوبك، لا يقل حجما عن ضرر اقتصاديات الدول المنتجة الأخرى داخل الأوبك وخارجها (عجز موازنتها المالية بما يهدد خططها التوسعية الإنمائية، واللجوء لاحتياطاتها الداخلية والخارجية، وهو ليس في مصلحتها على الإطلاق)⁴.

(3) النتائج المستخلصة: مما سبق عرضه وتحليله يمكن استخلاص أن محددات سوق النفط العالمي متعددة، وأن العوامل الاقتصادية والجيوسياسية متداخلة التأثير، فثمة عوامل عدة تؤثر في أسواق النفط العالمية، منها ما هو مرتبط بالعرض والطلب، ومنها ما يرتبط بالظروف السياسية في مناطق الإنتاج والاستهلاك، أو بالترتيبات التنظيمية للسوق، والعلاقات بين أطرافه⁵، إذ تلعب أساسيات السوق والقرارات الحكومية على حد سواء أدواراً هامة في تفسير تقلبات سوق النفط،

1 مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، خفض سعر النفط غاية سياسية عاتمة: ورقة تحليلية مسار السياسة والعلاقات الدولية، اسطنبول، 23 نوفمبر 2014.

2 جون بافس وآخرون، مرجع سابق، ص 21.

3 غريغوري غوس، هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعات الجيوسياسية، بروكينغ للسياسات، الدوحة، 15 أبريل 2015، ص 02-01 - بتصرف.

4 نجوم أسامة، مرجع سابق، ص 15.

5 قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سابق، ص 93.

ولكن عادة يلجأ للتفسيرات الأحادية لشرح ظواهر معقدة، كما هو حال سوق النفط¹.

وقد صدرت عدة تحاليل عن مؤسسات دولية ومراكز بحثية، تعرض أسباب أزمات النفط، وطرح بدائل في مجال السياسات الاقتصادية للدول، منتجة أو مستهلكة للطاقة؛ وقد تناولت بعضها تغيرات النفط الإنتاجية والتجارية والسعرية، والجيوسياسية، ونشير لدراسة اعتمدها المجلس العالمي للطاقة²، والتي تضمنت أكثر من 30 قضية أساسية مرتبطة بالطاقة، تشمل المخاطر، وسياسات الطاقة، والبنية التحتية، والتقنيات، والقضايا السياسية والمشاكل الإقليمية الخاصة ببعض الدول (الجغرافيا السياسية أحد محددات مشهد الطاقة العالمي)، وقد جمعت في أربعة محددات كبرى تحكم اتجاهات الطاقة في العالم.

يعد تحليل السوق النفطي من خلال مستويات الأسعار والإنجاز والاحتياجات والاستراتيجيات المتقابلة المستخدمة في تحليل احتكار القلة، مدخلا علمياً وواقعياً لاستكشاف وتحليل مستجدات سوق النفط ومستقبلها²، كما أن دراسة النشاط التجاري النفطي من خلال المنظور الجيوسياسي، وطبقاً لمنهج تحليل القوة في الجغرافية السياسية، يعد في غاية الأهمية نظرياً وتطبيقياً، ويساهم في تعميق فهم أزمات أسواق النفط³؛ ولكن بالمقابل تبقى ديناميكية أسعار النفط معقدة ومتشابكة، وتحمل في طياتها عدة عوامل متباعدة في الاتجاه والأثر والثقل، وقد يطغى ثقل بعضها على بعض أحياناً وينحسر أحياناً أخرى لمصلحة عوامل أخرى⁴، ومن هذا المنطلق نؤكد أهمية الرؤية الشاملة لتحليل سوق النفط العالمي، وإتباع منهجية تستجيب لخصوصية هذا السوق وتشابكاته المتعددة.

1 غريغوري غوس، مرجع سابق، ص 01.

• المجلس العالمي للطاقة معتمد لدى الأمم المتحدة كشبكة عالمية متخصصة في الطاقة، وتضم أكثر من 3000 منظمة عامة وخاصة في أكثر من 100 دولة، يقدم إستراتيجيات الطاقة على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي، ويوفر تقرير الطاقة دعماً لمتخذي القرار.

2 محمود محمد داغر، مرجع سابق.

3 عراك تركي حمادي الفهداوي، مرجع سابق.

♦ "البترول هو 10% من الاقتصاد و90% من السياسة". "لا يوجد مادة أولية لها علاقات حميمة جدا وقوية مع الجيوبوليتيك كما هو البترول" (دانيل يرجن، رئيس قسم الطاقة في جامعة كمبرج) أنظر الرابط: <http://elaph.com/ElaphWeb/ElaphWriter/2007/8/256889.htm#sthash.AsQEiYQ5>.

(dpuf)

4 نجوم أسامة، مرجع سابق، ص 19.

ثالثا: القراءة المتكاملة لتحليل سوق النفط العالمي

في إطار اقتراح نموذج لتحليل الأسواق الدولية للمنتجات الإستراتيجية ذات الارتباطات المتشعبة قطاعيا وإقليميا كما هو الحال مع (النفط)، يمكن الاستناد إلى بعض الأدبيات النظرية، ومنها:

- المدخل التنظيمي لإدراك الفاعلين في منظومة النفط العالمية،
- نظريات التجارة الدولية وتقسيم العمل الدولي بصفة أخص السياسة التجارية الإستراتيجية (P. Krugman) لتحليل استراتيجيات اللاعبين في السوق النفطي،
- السلسلة العالمية للقيمة CGV،

1) تقسيم العمل الدولي والسياسة التجارية الإستراتيجية: تعتبر النظرية التقليدية التي تفترض تجانس المنتجات وثبات المردوديات والمنافسة الكاملة أن التبادل التجاري بين الدول لا فائدة منه إلا في حالة وجود اختلاف في الوفرة والتكاليف والسعر، وأوصت باعتماد سياسة حرية التبادل، وهذا ما توصلت إليه كذلك النظرية الحديثة في التجارة الدولية، مؤكدة فائدة التخصص في إنتاج السلع والخدمات وتبادلها وفقا لمبدأ تقسيم العمل الدولي، لكن طرحت إمكانية أن يكون للمعاملات التجارية التمييزية أثر موجب على الدولة، في حالة ما إذا كانت ذات حجم تبادلي كبير، حيث يؤدي تقييدها لوارداتها أو صادراتها إلى تحسين معدلات تبادلها.

وفي مجال الاستراتيجيات التجارية جاءت نظرية التجارة الدولية المعاصرة (دافع المبادلات هو وفورات الحجم كما كانت تفسرها الامتيازات المقارنة، لتأخذ بالاعتبار وضعية المنافسة غير التامة في الأسواق الدولية)؛ تبرز مبررين أساسيين ضد حرية التبادل؛ وهما تدخل الحكومة لقلب معدلات التبادل في حالة المنافسة الاحتكارية Oligopole بطريقة تمنع الشركات الأجنبية (الطرف الأجنبي) من الاستفادة من أرباح إضافية لتفسيح المجال للشركات الوطنية (الطرف الداخلي) لكسب السوق بسهولة، ودعم القطاعات الإنتاجية التي تتمتع بالوفورات الخارجية خاصة تلك المتأتية من البحث والتطوير والمعرفة الجديدة، والتي لا يمكن أن توفرها الشركات بسبب إمكانياتها المحدودة¹.

يمثل التقسيم الدولي للعمليات الإنتاجية والتجارة بين فروع الشركات، تجزئة لسلسلة القيمة في جميع أنحاء العالم؛ من خلال إعادة تنظيم الشركات لهيكلها عن طريق تقسيم عملية الإنتاج، استجابة للمخاوف الإستراتيجية والإدارية كالضغط التنافسي،

¹Krugman. P, La mondialisation n'est pas coupable: vertus et limites du libre échange, Alger, Casbah, 1999,p201.

وتطوير الأداء، وتحقيق النمو والأرباح والإنتاجية، أو البحث عن الكفاءة والمزايا النسبية الجديدة (Fontagné, 2007)؛ وفي هذا السياق جاءت مقاربة سلسلة القيمة العالمية التي وضعت على التوالي من قبل (بورتر، 1986)، (Gereffi, 1996 و 2005)، (Humphrey & Sturgeon(2005)).

ولا بد من الإشارة أنه بعد الحرب العالمية الثانية بدأ يبرز التقسيم الدولي الجديد للعمل، وأصبحت دول كبلدان آسيا وأمريكا اللاتينية تخصص أيضا في إنتاج السلع المصنعة ذات القيمة المضافة العالية، وليس السلع الأولية، وفقا للتقسيم الدولي للعمل الناتج عن الحقبة الاستعمارية¹، يخرج تعدد منتجات القطاع الطاقوي العالمي وارتباطاته المتشعبة بمكونات الاقتصاد العالمي من بساطة العلاقة (منتج ومستهلك)، ولذلك يصبح التحليل التقليدي (تخصص الدول المنتجة للنفط باعتباره ميزة نسبية في إنتاجه وتصديره، مقابل تخصص الدول الصناعية في تكريره وتحويله، لما لها من ميزة تكنولوجية وفنية) أقل تفسيراً للبدالات الطاقوية؛ وتغير محددات الربح والخسارة في النشاط الإنتاجي والتحويلي والاستهلاكي للطاقة؛ فتوزع العوائد التصديرية والإيرادات الضريبية (لم تعد بالضرورة في صالح الدول المنتجة، مع الحضور الكبير للشركات العالمية في معادلة المصادرات البترولية، وأهمية إيرادات ضرائب استهلاك الطاقة في الدول المستهلكة للطاقة..)، يضاف لذلك استبعاد النفط من القواعد الضابطة المتفق عليها في النظام التجاري العالمي لحد الآن. أم أن الطابع الاستراتيجي للنفط الذي حكمت مبادلاته استراتيجيات الدول الكبرى، وسيطرة الشركات البترولية العالمية وشركات التكرير والتحويل، في مرحلة أولى، ثم تقاسم التأثير مع الدول المنتجة في مرحلة ثانية. فهل تتوجه استراتيجيات الدول المنتجة لتعظيم حصتها من سلسلة التحويل العالمية للمنتجات النفطية ذات القيمة المضافة العالية؟

2) المدخل النظامي لإدراك الفاعلين في منظومة النفط العالمية: تقوم المقاربة النظامية² على مفهوم النظام في حد ذاته، والذي يعرف بكونه مركبا من عناصر متداخلة وذات حركية في قواها وطاقاتها (L. von Bertalanffy, 1972)، ومنسق في وظائف ذات أهداف (J. de Rosnay, 1975)؛ أي ما يمثل وحدة

¹ Kherrazi, S., 2015, L'essor des Chaînes de Valeur Mondiales : l'impératif d'une stratégie duale pour l'Afrique, Revue de Management et de Stratégie, (3:2), p11 (www.revue-rms.fr).

² تم بناء النظرية العامة للأنظمة théorie générale des systèmes من طرف علماء البيولوجيا، واستخدمت من طرف علماء الاقتصاد والتسيير (Lemoigne, 1977) في عدة أعمال باعتبارها اتجاها منهجيا أكثر منه نظريا (BENCHARIF. A, RASTOIN. J.L, 2007, Op-cit, p 02).

شاملة منظمة تتداخل فيها جملة من العناصر والأنشطة والأشخاص (E. Morin, 1977-79)، مشكلا كلا متجانسا غير قابل للتقسيم، وأي تغيير على أحد مكوناته ينجر عنه تغيير باقي المكونات والنظام بأكمله؛ فآثر التداخلات بين العناصر أكثر من العناصر ذاتها، (تداخلات متقابلة، وتبعية العناصر لبعضها البعض)؛ وهنا يصبح الكل جوهريا لدرجة إهمال العناصر لصالح الهيكل الكلي وتعتيقاته¹، حيث يشير النظام في هذا المنهج إلى نمط الفاعلين والمؤسسات والمنظمات والسياسات، إذ يرتبطون جميعا من خلال آليات التغذية الراجعة المعقدة، وإذا تم اعتبارهم في بوتقة واحدة فإنهم سيؤدون إلى نظام اقتصادي متميز واحد، والذي يكون وطنيا في المعتاد، لكن يمكن أن يكون إقليما أيضا²، وعلى المستوى العالمي كذلك.

تختلف المقاربة النظامية عن النظرية العامة للأنظمة (J. L. de Rosnay, 1975)، فهي ليست نظرية أو مجالا معرفيا في حد ذاته، كما أن التحليل النظامي لا يمثل سوى أداة في هذه المقاربة، يختلف عن المنهج التحليلي الذي يقوم على عزل السلاسل السببية، والتي تحلل الأحداث بأسبابها من خلال تبسيط الظاهرة المعقدة، إذ تتميز المقاربة النظامية بشمول معالجة الظاهرة بالإحاطة بكل عناصرها³، وفهم العمليات من خلال عدة خطوات وبدائل مختلفة⁴. ويمكن اعتماد هذه المقاربة كمنهجية لدراسة تعقيدات سوق النفط العالمي وإبراز تداخل عناصر النظام، بتمثيل الوقائع، والنماذج، وإبراز المحددات غير الكمية من مبادئ عامة، وهياكل ووظائف.

3) السلسلة العالمية للقيمة كمنهج للتحليل الشامل للقطاع النفطي العالمي: جاء نهج سلسلة القيمة ثبويا لمساهمات السابقة في نظرية التجارة الدولية، كمبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي في كل من (سميث، 1776 ريكاردو، 1817)، وفي نهج الاقتصاد الصناعي (بورتر، 1985).

تتم السلسلة العالمية للقيمة بتعدد مرجعياتها النظرية، وتميز مقاربتها المنهجية واتساع غايات تطبيقها؛ إذ تجمع في مرجعيتها النظرية كل من الاقتصاد المؤسسي

¹ Hélène Massa Fondements de la pratique de l'approche systémique en travail social , Les Cahiers de l'Actif , N°308/309, p09. (http://www.actif-online.com/fichiers/articles/art_massa_systemie.pdf)

² عوض طالب محمد و بثينة محمد علي المحتسب، ص73.

³ Hélène Massa, p09.

⁴ أحمد أبو اليزيد الرسول، السياسات الاقتصادية الزراعية (رؤى معاصرة)، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2003، ص ص 94-95.

الجديد، ومقاربة (A.Marchal) حول المؤسسة، ومقاربة (E.Chamberlin-Perroux) حول هيكل السوق، وتستخدم عدة مجالات معرفية، من علم اجتماع التنمية، التسيير، والسياسة، ومن الناحية المنهجية تستند إلى المقاربة النظامية آخذة بعين الاعتبار التواجد المتزامن لعدة متدخلين، والعمليات التقنية والتنظيمية وعوامل اجتماعية أخرى (التسيير)، وتعددية التخصصات والمعارف (إدماج الأدوار التكنولوجية، الحيز الجغرافي، والزماني في التحليل الاقتصادي). وتوسع غايات السلسلة الشاملة للقيمة إلى مجال قيادة العلاقات الاقتصادية الدولية؛ وذلك بتوفير إجابات تسند عمليات اتخاذ القرار؛ وهي أشمل من منهج سلسلة الإمداد supply chain الهادف لقيادة العلاقات بين المؤسسات، ومقاربة الفرع الهادفة لقيادة السياسات الحكومية القطاعية¹.

تمثل منهجية "تحليل السلسلة الشاملة للقيمة" Global Value Chain Analysis والتي يعتبر Gereffi من أول دعايتها (Gereffi and Korzeniewicz, 1994) محاولة هامة لإحداث توافق أو توحيد عدة مقاربات ومنهجيات لتحليل التفاعلات المعقدة، وتحليل علاقات القوة بين مختلف الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة، وجوانب التنسيق، وقيادة سلسلة القيمة من قبل العون (الفاعل) المهيمن الذي يفرض نظام لعبه على جميع اللاعبين؛ (برز دور السلطة كمتغير داخلي، والمحيط التقني-الاقتصادي والقيمي-السياسي كمتغيرات خارجية)، كما وفرت مساهمات (Brandel, Hopkins, Walerstein) حول اقتصاد العالم باعتباره وحدة واحدة (Economie-Monde) إطارا نظريا سمح بتفسير إعادة تشكيل الأنشطة الإنتاجية على شكل أقطاب إقليمية، ثم عالمية اعتمادا على التجارة الدولية.

تم بناء نموذج السلسلة الشاملة للقيمة استنادا على عدة مساهمات نظرية باعتبارها شبكة تنظيمات تدور حول منتج معين (النفط في هذه الحالة)، يترابط حولها المستهلكون والمؤسسات والدول في ظل اقتصاد عالمي. أي إدخال البعد الدولي بما يتماشى وواقع الاندماج العالمي بمختلف جوانبه الاستثمارية والتجارية والمالية والبعد الجيو-استراتيجي للعمولة من خلال تنامي التدفقات بكل أنواعها، وما صاحبها من إعادة تنظيم للفضاء الإقليمي على مستوى العالم²، ويمثل بذلك إطارا

¹ Ludovic, Op-cit, p6

² Rastoin J-L et Guersi G ,Système alimentaire mondial, concepts et méthodes, analyses et dynamiques, Paris, Ed Quae,2010,p 152. Idem, p 152.

مرجعيا شبه كامل للتحويل من خلال إبراز الأبعاد الآتية (Palpacuer, 2001)¹:

✓ تسلسل الأنشطة: انطلاقا من تصميم المنتج إلى إنجازه (هيكل المدخلات- المخرجات)، الأشطة الإنتاجية والتكريرية، الشركات البترولية العالمية والوطنية والمتخصصة، والصناعات التحويلية للمنتجات البترولية، والنقل البحري للبترول.. مع تحديد درجة تركّزها.

✓ فضاء جغرافي واقتصادي: من خلال تحديد التواجد المكاني للأنشطة ودرجة تركّزها (الحصص السوقية، المبادلات التجارية الدولية)²، بتحديد التواجد المكاني للاحتياجات المؤكدة والمحتملة، وأماكن الاستخراج والإنتاج والتكرير، والمحركات البحرية، وموانئ التصدير والاستيراد، وأنابيب نقل البترول. كما ينظر لتنظيم الفضاء الاقتصادي من خلال ثلاث مستويات؛ وهي الاقتصاد الكلي من خلال الاتفاقيات الحكومية متعددة الأطراف، والمستوى الوسيط- القطاعي وفروع النشاط méso-économique، والاقتصاد الجزئي ويشمل المؤسسات الاقتصادية³.

✓ إطار مؤسسي: دور وأثر الاتفاقيات والتشريعات والتنظيمات وتوجهات السياسات العمومية، والمعايير العمومية والخاصة في مجال ضبط إنتاج الطاقة واستخداماتها، السياسة الضريبية الطاقوية (رسوم الاستغلال، دعم، ضرائب الاستهلاك..)، والبيئة..

✓ نظام للحكامة gouvernance: استراتيجيات الفاعلين في القطاع النفطي، وموازن القوى التي تحدد تخصيص الموارد في السلسلة العالمية للقيمة، وندرس فيه استراتيجيات الفاعلين في القطاع النفطي من منتجين (دول أوبك، والمنتجين من خارج أوبك)، الشركات النفطية.. ومستهلكين (خاصة أعضاء الوكالة الدولية للطاقة)، ومستثمرين ومضاربين، وتدفع تطور موازن القوى، وإبراز الطرف الفاعل والقائد للتحويلات في السوق النفطية.

¹ Sylvaine Lemeilleur, Selma Tozanli et Abdelhamid Bencharif, Dynamique des acteurs dans les filières agricoles et agroalimentaires, In Abis A., Blanc P., Lerin F., Mezouéghi M. (coords), Perspectives des politiques agricoles en Afrique du Nord, Paris (France): CIHEAM, (options Méditerranéennes: Série B. Etudes et recherches, n° 64), 2009, P94.

² Rastoin et Guersi, op-cit, p 153.

³ Sylvaine Lemeilleur, op-cit, P94.

✓ البعد الزمني: لا يمكن فهم حركية القطاعات والفروع والأسواق عالميا أو قطريا إلا من خلال تتبع مسارها خلال فترة زمنية كافية، ورصد تطورها عبر الزمن¹؛ ومن ثمة يمكن استكشاف الاتجاهات الكبرى التي طرأت على القطاع النفطي العالمي من خلال تتبع مراحل القطيعة (التحولات)؛ واستدشاف الاتجاهات المستقبلية للأسواق والقطاعات النفطية العالمية والقطرية.

الخلاصة:

تبين مما سبق أنه لا يمكن من خلال الاكتفاء بالمدخل التجاري - متابعة تغيرات سوق النفط ومحدداته من جانبي العرض والطلب (تغيرات الإنتاج، والاستهلاك، والمبادلات التجارية، والأسعار...) عالميا وإقليميا وقطريا، الوصول لصورة شاملة لسوق النفط وتغيراته، بل يستوجب الأمر التعرف على العناصر الفاعلة من منتجين ومستهلكين ومستثمرين ومحولين صناعيين ومستوردين ومتدخلين دوليين وحكوميين (الأوبك، الوكالة الدولية للطاقة) من جهة، وطبيعة وحجم التدفقات فيما بينهم من جهة، وامتداداتها الجغرافيا قويا وإقليميا ودوليا، وتحديد استراتيجيات الفاعلين (سياسات الأسعار، الحصص السوقية...)؛ وفي هذا الصدد يمكن لمنهجية السلسلة العالمية للقيمة إلى جانب البعد التجاري تحقيق تحليل أشمل لتغيرات سوق النفط العالمي واتجاهاته.

مما سبق ثباتا كد فرضيات الدراسة، فالمدخلين التجاري والجيو سياسي لا يمثلان منفردين تفسيرات التغيرات الأسواق الدولية للمنطق، بعد أن يدنا أن ديناميكية أسعار النفط معقدة ومتشابكة، وتقوم على عدة عوامل متباينة في الاتجاه والأثر، الأمر الذي يدفع لتأكيد الفرضية الثانية التي مؤداها أن التحليل الشامل لجميع العناصر الفاعلة في أسواق المنتجات الإستراتيجية الدولية يقرب من القراءة الواقعية لتغيراتها. ومن ثم جاء اقتراح أن مدخل المنهجية الشاملة لتحليل سلسلة القيمة العالمية في القطاع النفطي للتعرف على الرابحين والخاسرين في منظومة إنتاج واستهلاك النفط، ومساعدة على رسم السياسات والقرارات في المجال النفطي بصفة خاصة وفي المجال الطاقوي بصفة أعم، ما يجعل من محددات إشارة معادلة الربح التقسيم الدولي للإنتاج الطاقوي اقتناص أكبر الحصة من أسواق مختلف المنتجات النفطية؛ ولا سيما ذات القيمة المضافة العالية، بدل التركيز على الحصة السوقية في سوق النفط الخام، وعليه نقترح ما يلي:

✓ يبقى بناء وتنويع اقتصاد حقيقي الخيار الاستراتيجي للدول المصدرة للنفط على المدين المتوسط والبعيد، كما ثباتا كد أهمية تعظيم العوائد بثمن القيمة المضافة الناتجة عن الاستثمارات في الصناعات النفطية والمنتجات الطاقوية من جهة، وفي

1 Rastoin et Guersi, Op-cit, p 153-154.

الطاقات البديلة من جهة أخرى ، وعدم الانحصر في بوتقة الصادرات النفطية الخام.

✓ اللجوء إلى التفاهم الداخلي من جهة، وتحريك دبلوماسية الطاقة للتفاهم مع الدول المنتجة الجديدة لتحقيق استقرار السوق النفطي، بالمستويات السعرية التي لا تدفع لتشجيع الاستثمار في البدائل النفطية أو الاستمرار في إنتاجها، مع التركيز على سياسة المحافظة على الحصة السوقية في المدى القريب والمتوسط.

✓ تنويع استثمارات الصناديق الممولة بالفوائض التصديرية النفطية، وعدم حصرها في إسناد الميزانيات الحكومية.

المراجع :

❖ باللغة العربية :

1. أحمد أبو اليزيد الرسول، السياسات الاقتصادية الزراعية (رؤى معاصرة)، الإسكندرية، مكتبة بستان المعرفة، 2003 .
2. جمال قاسم حسن، النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية، صندوق النقد العربي، يوليو 2015.
3. جون بافس وآخرون، أسفل المنحدر: انهيار أسعار النفط 2014، صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، ديسمبر 2015.
4. سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان أمن النفط، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، جامعة بغداد، 2011.
5. صندوق النقد الدولي ، التمويل والتنمية ، ديسمبر 2015.
6. عراك تركي حمادي الفهداوي ، التقويم الجيوبولتيكي لتجارة النفط العربي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2009 . راجع الرابط: http://www.arab-oil-naturalgas.com/studies/s_13.htm
7. غريغوري غوس، هبوط أسعار النفط :الأسباب والتبعات الجيوسياسية، بروكينغ للسياسات، الدوحة، 15 أبريل 2015.
8. قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الإقتصاد والتجارة الدولية -النفط السوري إنموذجا، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة- دمشق 2010.
9. لؤي الخطيب، إلى متى ستبقى أسعار النفط منخفضة؟ ، مركز بروكينغ، الدوحة، 24 أبريل 2015.

<http://www.brookings.edu/ar/research/opinions/2015/04/24->

low-prices-to-stay-alkhatteeb

10. امب عطا عبد الوهاب، دراسات في الطاقة، أمن الإمدادات والمخاطر الجيوسياسية، الطبعة الأولى، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، 2012.

11. ليل زهر، دور النفط في الجغرافيا السياسية لمنطقة الشرق الأوسط، الاقتصادية، 24 العدد 6345، فبراير، 2011.

12. ماجد ابراهيم عامر، الواقع والآفاق المستقبلية للطلب على النفط الخام والغاز الطبيعي في الدول الصناعية والانعكاسات على الدول الأعضاء، منظمة الأقطار العربية للدول المصدرة للنفط، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 40، العدد 149.

13. محمود محمد داغر، النفط بعيداً عن الجيوبولتك، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 12 يناير 2016. (<http://iraquieconomists.net/ar>).

14. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، هل أصبحت "معادلة العرض والطلب" عاجزة عن تفسير الحالة النفطية الراهنة؟، وحدة تحليل السياسات، فبراير 2015.

15. مركز بروكنجز، تقرير ومبادرة أمن الطاقة، 2-3 أبريل 2014.

16. مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، خفض سعر النفط غاية سياسية عاتمة : ورقة تحليلية مسار السياسة والعلاقات الدولية، اسطنبول، 23 نوفمبر 2014.

17. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التطورات في أسعار النفط العالمية و الانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الأعضاء، نوفمبر، 2015.

18. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير يناير 2016.

19. نجلاء محمد مرعي، الثروة النفطية والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في افريقيا، دراسة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، التقرير الاستراتيجي -مجلة البيان، 2012، 5-[http://www.albayan.co.uk/fileslib/articleimages/takrir/5-](http://www.albayan.co.uk/fileslib/articleimages/takrir/5-1-7a.pdf)

1-7a.pdf

20. نجوم أسامة، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2015.

21. وليد نزهت نشأت، أسعار النفط في السوق الدولية وأبعادها على سياسة الدول، بحث مشارك في المؤتمر العالمي لدراسات نفط العراق، بغداد 20-22 كانون الأول 2011 (أنظر موقع شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات (<http://diae.net/6739>))

❖ باللغة الأجنبية:

1. Hélène Massa Fondements de la pratique de l'approche systémique en travail social , Les Cahiers de l'Actif , N°308/309, (http://www.actif-online.com/fichiers/articles/art_massa_systemie.pdf)
2. Kherrazi, S., 2015, L'essor des Chaînes de Valeur Mondiales : l'impératif d'une stratégie duale pour l'Afrique, Revue de Management et de Stratégie, (3:2), (www.revue-rms.fr).
3. Krugman.p, La mondialisation n'est pas coupable:vertus et limites du libre échange, Alger, Casbah, 1999.
4. Rastoin J-L et Guersi G ,Système alimentaire mondial,concepts et méthodes, analyses et dynamiques, Paris, Ed Quae,2010.
5. RASTOIN. J.L et BENCHARIF. A, Concepts et Méthodes de l'Analyse de Filières Agroalimentaires : Application par la Chaîne Globale de Valeur au cas des Blés en Algérie, document de travail N° 7, (28/11/2007) , CIHEAM-IAMM, UMR MOISA, Montpellier , France .
6. Sylvaine Lemeilleur ,Selma Tozanli et Abdelhamid Bencharif , Dynamique des acteurs dans les filières agricoles et agroalimentaires, In Abis A., Blanc P., Lerin F. , Mezoué ghi M.coords) In Perspectives des politiques agricoles en Afrique du Nord, Paris (France): CIHEAM, (options Méditerranéennes : Série B. Etudes et recherches;n° 64), 2009.
7. World Energy Council 2015 World Energy Issues Monitor (<http://www.worldenergy.org/wp-content/uploads/2015/01/2015-World-Energy-Issues-Monitor.pdf>)